الخلفية النظرية و الإستراتيجية لعمل المنظمات الغير حكومية للدفاع عن حقوق الإنسان

Theoretical and strategic background to the work of NGOs in defending human rights

تاريخ الاستلام : 2019/10/22 ؛ **تاريخ القبول :** 2020/02/18

يوسف معلم *

ايمان بولوساخ

كلية الحقوق
جامعة الإخوة منتوري قسنطينة1،
قسنطينة، الجزائر-

ملخص

إن المتتبع والدارس للحراك السياسي والاجتماعي، الذي عرفته الكثير من الدول ، منذ بداية التسعينات إلى حد الآن، والذي تمظهر في العديد من الانتفاضات والاحتجاجات، وصلت في بعض الأحيان إلى استعمال العنف بشتى أشكاله وأنواعه، بداية من العنف اللفظي، وصولا إلى أبشع صور العنف، التي تمثلت في الإرهاب والقتل كما حدث في الجزائر،سوريا و ليبيا وبصورة اقل في كل من تونس والمغرب.

من بين أهم قوى الديمقراطية التي حملت لواء التغيير، نجد "المنظمات غير الحكومية للدفاع عن حقوق الإنسان"، التي اتخذت من قضية حقوق الإنسان، كقضية محورية ومقدسة، إيمانا منها بأنها المدخل المنهجي الصحيح، والخطوة الأساسية الأولى، على درب التحول والإصلاح، لان المعادلة التنموية في أي مجتمع، وعلى مر التاريخ، تضع الإنسان في بؤرة اهتمامها واستهدافها

بناء على ما سبق تتضح معالم الإشكالية التي يسعى الباحثين إلى معالجتها في هذه الدراسة، حيث يتم صياغتها على الشكل التالي: ما هي الأسس النظرية وآليات الرقابة و إستراتيجيات العمل التي إستندت إليها المنظمات غير الحكومية في تعزيز قدرتها على أداء عملها في الدفاع عن حقوق الإنسان والحريات العامة"؟

.

الكلمات المفتاحية:المنظمات الغير حكومية –الأسس النظرية – آليات الرقابة – إستراتيجيات العمل

Abstract

international and national human rights non-governmental organizations have become an inalienable reality, an indisputable fact. Thus they have become an authority against the power, and the voice of the oppressed, who find no support in the face of tyranny and the domination of dictatorial powers. Despite his voluntary and non-profit work and the eventual harassment, persecution and even physical liquidation of its members, NGOs have taken human rights as a message and a moral value that they defend. despite their neutrality. They strive to have material and human potential, and follow the latest technologies and the most effective strategies to fulfill its function and ensure the success of its noble mission.

This is the general context of this article which set itself as problematic what are the backlogs: theoretical? NGO work strategy? and the mechanisms created for this purpose.

Keywords: NGO - THEORETICAL BACKGROUND - NGO STRATEGIES - NGO CONTROLS MECHANISMS

Résumé

les organisations non gouvernementales de défense des droits de l'homme au niveau international ou national sont devenues une réalité inaliénable, un fait incontestable. Ainsi elles sont devenues une autorité contre le pouvoir, et la voix des opprimés, qui ne trouvent pas de soutien face à la tyrannie et à la domination des pouvoirs dictateurs .En dépit de son travail volontaire et à but non lucratif et de l'éventuel harcèlement, persécution et même liquidation physique de ses membres , les ONG ont pris les droits de l'homme comme un message et une valeur morale qu'ils défendent .malgré leurs neutralité. Elles s' efforcent a avoir le potentiel matériel et humain, et suivez les technologies les plus récentes et les stratégies les plus efficaces pour remplir sa fonction et assurer le succès de sa noble mission.

Ceci est le contexte général de cet article qui s'est fixé comme problématique quels sont les arrieres : theorique ? strategique du travaille des ONG ? et les mecanismes crées a cet effet .

Mots clés:ONG – ARRIERES THEORIQUE – STRATEGIES ONG –MECANISMES DE CONTROLS ONG

* Corresponding author, e-mail: youcefumc@yahoo.fr

©جامعةالاخوة منتوري قسنطينة1، الجزائر 2020.

مقدمة

إن المتتبع والدارس للحراك السياسي والاجتماعي، الذي عرفته الكثير من الدول ، منذ بداية التسعينات إلى حد الآن، والذي تمظهر في العديد من الانتفاضات والاحتجاجات، وصلت في بعض الأحيان إلى استعمال العنف بشتى أشكاله وأنواعه، بداية من العنف اللفظي، وصولا إلى أبشع صور العنف، التي تمثلت في الإرهاب والقتل كما حدث في الجزائر، سوريا و ليبيا وبصورة اقل في كل من تونس والمغرب.

وعلى الرغم من اختلاف وتباين التحليلات والتفسيرات، حول ما حدث ومازال يحدث، إلا أنها تجمع وتتفق على أن ما يحدث، هو عبارة عن عملية أو مسار للتغيير والتحول السياسي والمجتمعي، ورغبة الشعوب في تفكيك مركب الاستبداد والتسلط، الذي استوطن حياتها منذ الاستقلال.

ولقد وسمت هذه العملية، في الكتابات الأكاديمية والبحثية، بعملية التحول الديمقراطي، بمعنى الانتقال من نظم سياسية تسلطية واستبدادية، إلى نظم ديمقراطية مبنية، على دولة القانون، واحترام الحقوق والحريات.

ومن بين أهم قوى الديمقراطية التي حملت لواء التغيير، نجد **"المنظمات غير الحكومية للدفاع عن حقوق الإنسان"**، التي اتخذت من قضية حقوق الإنسان، كقضية محورية ومقدسة، إيمانا منها بأنها المدخل المنهجي الصحيح، والخطوة الأساسية الأولى، على درب التحول والإصلاح، لان المعادلة التنموية في أي مجتمع، وعلى مر التاريخ، تضع الإنسان في بؤرة اهتمامها واستهدافها

بناء على ما سبق تتضح معالم الإشكالية التي يسعى الباحث إلى معالجتها في هذه الدراسة، حيث يتم صياغتها على الشكل التالي:

- **ما هي الأسس النظرية وآليات الرقابة و إستراتيجيات العمل التي إستندت إليها المنظمات غير الحكومية في تعزيز قدرتها على أداء عملها في الدفاع عن حقوق الإنسان والحريات العامة"؟**
- **الأسئلة الفرعية.**
- كيف وبماذا يمكن للمنظمات غير الحكومية للدفاع عن حقوق الإنسان ، أن تكون رافعةLevier للتأسيس لمشروع حضاري للتغيير السياسي والاجتماعي من خلال عملها في الدفاع عن حقوق الإنسان، لكي يعكس القيم السياسية، والتاريخية، والمساهمة في تقوية وفعالية المجتمع المدني، باعتباره أحد الفواعل المهمة في إدارة شؤون الدولة والمجتمع؟
- أما الفرضيات التي نراها تستجيب لمتطلبات العمل فهي تتمثل في :
- **" تتوقف فعالية عمل المنظمات غير الحكومية على قدرتها على صياغة رؤية شاملة لتحقيق أهدافها" تكون مبنية على أسس نظرية صلبة .**

تكمن قيمة وأهمية المنظمات غير الحكومية للدفاع عن حقوق الإنسان كفاعل غير دولاتيnon-etatique في قيمة آليات الرقابة و وإستراتيجية واضحة .

قسمنا موضوع الدراسة إلى محورين أساسيين ، الأول خصصناه لفكرة الخلفية النظرية لعمل المنظمات الغير حكومية و المحور الثاني تناولنا فيه آليات الرقابة و إستراتيجيات عمل المنظمات الغير حكومية .

المحور الاول : الخلفية النظرية لعمل المنظمات الغير حكومية

إن الحديث عن دور المنظمات غير الحكومية لم يصل بعد أكاديميا، إلى بلورة نظرية عامة تفسر وتوضح دور هذه المنظمات في التنمية بصفة عامة، وفي الدفاع عن حقوق الإنسان بصفة خاصة.

ولتجاوز هذا الإشكال المتمثل في غياب نظرية عامة للمنظمات غير الحكومية، نحاول أن نستعين ببعض المقاربات النظرية، التي طورت في حقول معرفية أخرى، على غرار نظريات التنظيم ونظريات المنظمات بصفة عامة، ونظريات الحقل الاجتماعي، مثل نظرية الأنساق العامة ونظرية الدور، والنظرية البنيوية الوظيفية.

أ- : نظرية الأنساق العامة.

تستخدم نظرية الأنساق العامة عادة، في حقل الدراسات الاجتماعية، والتي تتقاطع مع نظرية النظم في علم السياسة والعلاقات الدولية. ولقد ارتبطت هذه النظرية، بكتابات وأعمال **"دفيد استون" David Easton**،حيث كان يرى أن التفاعلات السياسية في المجتمع تشكل نظام سلوك، يمكن فصله تحليليا عن بقية الأنظمة، ومن ثم يكون من السهل الفصل بين المتغيرات الأساسية داخل النظام ومتغيرات البيئة المحيطة به التي تؤثر فيه. حيث يتم توظيف مجموعة من المفاهيم كأدوات تحليلية، لمحاولة الفهم والتفسير. مثل **"النسق"system**، "التغذية العكسية"**feed-back**، **"المدخلات"-in puts**، **"المخرجات"out-puts.**

وللإشارة ، فان مصطلح " **system**" يترجم إلى اللغة العربية إلى مفهومين: فالبعض يترجمه إلى مفهوم " **النظام**"، والبعض الأخر يترجمه الى مفهوم **"النسق".**

1-النسق system:

يعرف **"برتلانفي"Bertalanfy"** النسق، بأنه" مجموعة من العناصر ذات التبعية المتبادلة أي المرتبطة فيما بينها بشكل يؤدي تغيير احدها إلى تغيير الأخرى، وبالتالي يتبدّل المجموع". ولا يبتعد هذا التعريف عن تعريف **"كوندياك" "condillac"**، الذي يرى أن النسق هو"نظام تتساند فيه مختلف الأجزاء بصورة متبادلة". 1

أما **"هارتمان ولاريد""hartman and larid"** فيعرفان النسق " بأنه ذلك الكل، والذي يتكون من أجزاء متداخلة فيما بينها ومعتمدة على بعضها البعض.

2-المدخلات in-puts، والمخرجاتout-puts .

تتفاعل الأنساق مع البيئة المحيطة، بها عن طريق المدخلات والمخرجات. فالمدخلات يقصد بها ما يأتي أو ما يدخل إلى النسق من مطالب ومعلومات آتية من البيئة الخارجية(شكاوي المواطنين مثلا). أما المخرجات فهي المعلومات أو القرارات التي تخرج من النسق إلى البيئة الخارجية.

3-التغذية العكسية feed-back :

وهي النتيجة التي تترتب على تفاعل بين عمليتي "المدخلات""**in-puts** " و"المخرجات""**out-puts ".** فالتغذية العكسية هي العملية التي يتفاعل بها النسق مع البيئة الخارجية، حيث يعمل من خلالها على تعديل وتقويم أدائه.

وتنطلق نظرية الأنساق العامة من مجموعة من الافتراضات، تتمثل في التالي:

– تفترض أن الأنساق المغلقة والأنساق المفتوحة، يمكن النظر إليها والتعامل معها على أساس أنها انساق لها مواصفاتها الخاصة، والتي تستحق الدراسة والتمعن.

– تفترض مقاربة الأنساق العامة، أن العالم كل مترابط؛ فكل كيان قائم بذاته، ينظر إليه انطلاقا من علاقاته مع الكيانات الأخرى، حيث يحدث بينه وبينهم مجموعة من التفاعلات تنتج عنها تأثيرات متبادلة. حيث لا ينظر لأي كيان من حيث الخصائص المكونة له.

– تفترض أن الجزء اكبر من مجموع الأجزاء المكونة له، وأن العلاقة الترابطية بين الأجزاء المكونة لأي نسق، تؤدي إلى وجود خصائص جديدة في النسق، هي بالضرورة نتيجة لهذا الارتباط والاعتمادية المتبادلة بين الأجزاء المكونة للنسق. فعلى سبيل المثال، نعتبر المنظمة غير الحكومية ككيان اجتماعي أو نسق معين له

خصائصه المكونة له، يتكون من مجموعة من الأفراد، هؤلاء الأفراد كل منهم له خصائصه، فلا يعني تجميع خصائص كل الأفراد، أنها تعطينا تلقائيا خصائص النسق.2-

– وإنما عملية التركيب بين خصائص الأجزاء تنتج عنها خصائص جديدة مكونة للنسق(المنظمة)، وذلك راجع للتفاعلات التي تحدث داخل النسق، ودرجة الترابط والاعتماد المتبادل بينهم تجعل منهم أكثر من مجرد مجموعة أفراد.

– بمعنى انه ليس كل مجموعة أفراد هي منظمة، وإنما كل منظمة هي مجموعة افرد.

– تفترض أن أي تغيير يمس أي جزء من الأجزاء المكونة للنسق، فانه يؤدي بالضرورة إلى حدوث تغيير في النسق بصفة عامة، كما يؤدي إلى حدوث تغيير في الأجزاء الأخرى المكونة للنسق.

– تفترض نظرية الأنساق العامة، بان لكل نسق إطارا مرجعيا محددا يضبط ويوجه النسق. ويقصد بالإطار المرجعي، مجموعة العادات والتقاليد والقيم، وكل ما من شأنه أن يحدد سلوك الأفراد داخل النسق. ولذلك تحديد الإطار المرجعي قضية أساسية ومهمة لفهم النسق.

واستنادا إلى الافتراضات السابقة وأدواتها التحليلية، يوظف الباحث المنظمات غير الحكومية للدفاع عن حقوق الإنسان، كنسق فرعي في إطار النسق العام للمجتمع، حيث يقوم على فكرة المسؤولية الاجتماعية المتبادلة بين المواطنين، ووظيفته الأساسية تبادل المنافع المادية وغير المادية بين المواطنين، مع التسليم بأولوية الفرد ومسؤوليته إزاء نفسه، ثم تأتي مسؤولية الدولة

ب-: النظرية البنيوية الوظيفية.

تبني النظرية البنيوية الوظيفية إطارها التحليلي في تفسير الظواهر الاجتماعية بصفة عامة، وعلم السياسة بصفة خاصة، معتمدة على مفاهيم مستقاة من علوم أخرى، كالعلوم البيولوجية والأنثروبولوجيا، على غرار**البنية structure** و**الوظيفة function.**

ويتزعم كل من **"راد كليف براون" و"مالينوفسكي"** الاتجاه الوظيفي، الذين كانا يريدان بناء علم اجتماع قائم على المشابهة مع علوم البيولوجيا. وفقا لهذا الاتجاه، المجتمع يشبه الكائنات العضوية الحية مكون من وحدات منظمة في بناء موجود في بيئة، حيث يعمل عالم الاجتماع او السياسة على دراسة كيف يحافظ المجتمع على نفسه في ديمومة واستمرارية، ومن ثم يدرس المجتمع من منظور وظيفي، حيث الوظيفة هي أي نشاط يلعب دورا في حياة المجتمع ككل. ولذلك فدورها هو الحفاظ على بقاء واستمرار حياة الأبنية الاجتماعية.3-

ولذلك فان المجتمع- شأنه في ذلك شأن الجسم البشري- أكبر من أجزائه التي يتكون منها، ومع انه يمكن فصل بناء المجتمع عن وظائفه نظريا، فان البناء والوظيفة لا ينفصلان في الواقع.

ومن الواضح أن المجتمع آو التنظيم لا بد أن يكون موجودا (له بناء) قبل أن يتمكن من أداء وظائفه(الوظيفة).

ثم انتقل مفهوم الوظيفة إلى علم السياسة، حيث أصبح يستخدم لتنظيم سلوكات الفاعلين السياسيين والمؤسسات.

لكن بالمقابل لا يمكن الحديث عن الوظيفة دون الحديث عن البنية، حيث يعمل التحليل البنيوي على إبراز علاقة البنية السياسية بالبنيات الاجتماعية الأخرى(البنية

الاقتصادية- الثقافية...الخ)، بمعنى دراسة البنية السياسية في الإطار الأوسع للبنية الاجتماعية. وذلك من ثنايا تراصها مع مختلف بنيات المجتمع.4 فالبنيوية تركز على أولوية العلاقات بين العناصر المكونة للظواهر الفكرية والإنسانية، وأولوية الكل عل الأجزاء. 5

سعت نظرية التحليل البنيوي الوظيفي، وبخاصة مع **"جابريال الموند" و"تالكوت بارسونز"**، إلى وضع قواعد عامة يتم من خلالها تحديد الوظائف الأساسية لكل النظم السياسية. **"فغبريال الموند"** صنف وظائف النظام السياسي إلى ثلاث مجموعات، وهي:

1- المجموعة الأولى تسمى **"وظائف العملية"**، والتي توجد حسب اعتقاده في كل أنواع النظم السياسية، أين توجد النشاطات الرئيسة والضرورية لوضع السياسات العامة، وتتمثل هذه الوظائف، في:

-التعبير عن المصالح.
-تجميع المصالح.
-صنع السياسة العامة.
-تنفيذ السياسة العامة والتقاضي حولها.

- المجموعة الثانية، فيسميها **"وظائف النظام"**، وتتمثل في التنشئة، والتجنيد والاتصالات. والتي تكتسب أهمية جوهرية بالنسبة للنظام السياسي، حيث تلعب دورا حاسما في العملية السياسية.

- المجموعة الثالثة أطلق عليها اسم **"وظائف السياسة العامة"**، وهي تمثّل التأثير المادي، والفعلي على المجتمع والاقتصاد والثقافة.6

ويعتقد **"غابريال الموند"**، أن" هذه المفاهيم الوظيفية تصف النشاطات التي تتم في أي مجتمع بغض النظر عن تركيبة وشكل نظامه السياسي، وبغض النظر عن أنواع السياسات العامة التي تخرج منه. ومن خلال استعمال هذه الفئات والأصناف الوظيفية يمكننا تحديد الكيفية التي يتم بها الجمع بين هذه المؤسسات، في مختلف البلدان لوضع وتنفيذ السياسات العامة بمختلف أنواعها وأشكالها. كما افترض **"الموند"** أن هذه الوظائف عالمية، مثلما تمارسها دولة أوربية متقدمة، تمارسها قبيلة في أدغال إفريقيا، ما يترتب عن ذلك فك الرابطة بين السياسة والدولة، لترتبط السياسة بالوظائف.[7]

أما **"تالكوت بارسونز"**، فيرى أن "النسق الاجتماعي يتكون من مجموعة من الفاعلين الذين تنشأ بينهم علاقة تفاعل اجتماعي، في موقف يتخذ مظهرا فيزيائيا أو بيئيا، كما أن هؤلاء الفاعلين يدفعهم الحد الأقصى من الإشباع، وتتحدد الصلات بينهم وفقا لنسق من الرموز الثقافية المشتركة".[8] بالمقابل يمكن النظر للنظام السياسي من كونه مجموعة من الفاعلين والنظم الفرعية، التي تشكل مجموعة متنوعة من العلاقات،على غرار الجماعة الصغيرة، الأحزاب السياسية، مؤسسات المجتمع المدني، باعتبارها انساقا سياسية أو بنى سياسية، وأن هذه البنى والأنساق تتميز بأنها مفتوحة، بمعنى أنها تتبادل المعلومات وتتفاعل فيما بينها ومع الأنساق الأشمل. وحسب **"بارسونز"** فان استمرارية أي نظام سياسي وديمومته تتوقف على قيامه بأربع وظائف أساسية وهي:- الحفاظ على النمط وإدارة التوتر. –تحقيق الأهداف. –التكيف. -التكامل. وكل وظيفة من هذه الوظائف تحتوي على وظائف فرعية، مثل نقل القيم من جيل إلى جيل

بناء على ما سبق، نحاول أن نستخلص بعض العناصر، التي تحدد المدى التفسيري أو القدرة التفسيرية للنظرية البنيوية الوظيفية، وما تحمله من مفاهيم واستبصارات معرفية، لمقاربة عمل المنظمات غير الحكومية للدفاع عن حقوق الإنسان في المغرب العربي. وهذه العناصر، هي:

2- اعتبار المنظمة غير الحكومية كبنية اجتماعية**social structure** وبنية سياسية**politicalstructure**، إلى جانب مجموعة من البنى الاجتماعية والسياسية، حيث تشكل النسق الاجتماعي أو النسق السياسي.

3- كل بنية لها وظيفة تؤديها، أو دور تقوم به، والمنظمة غير الحكومية للدفاع عن حقوق الإنسان لها وظيفة تقوم بها وتؤديها، هي الدفاع عن حقوق الإنسان.

4- تنبع شرعية المنظمات غير الحكومية للدفاع عن حقوق الإنسان في شق كبير منها، من الوظيفة التي تؤديها، والخدمات التي بإمكانها تقديمها للمواطنين.

5- الافتراضات التي انطلقت منها النظرية البنيوية الوظيفية، والنتائج التي توصلت إليها وقدرتها التعميمية، تجعلها ذات قدرة تفسيرية مهمة في دراسة عمل المنظمات غير الحكومية في البيئة المغاربية، على الرغم من خصوصيتها السياسية والاجتماعية والثقافية.

ج- نظرية الدورThe Role Theory.

نشأت نظرية الدور وتطورت في إطار علم الاجتماع، منطلقة من اسس اجتماعية وسيكولوجية تهدف إلى فهم موقع الفرد وتأثيره في السياسة الداخلية والعالمية. زيادة على ذلك الرغبة في فهم وتفسير، وتطوير الأنساق أو النظم السياسية. [9]

وتعتبر نظرية الدور، من أهم النظريات التي تهتم بدراسة وتفسير الحياة الاجتماعية، من خلال تحديد أنماط السلوك أو الأدوار. وذلك انطلاقا من افتراض أن الأفراد أعضاء أو جزء من وضعيات اجتماعية، ويتبنون من خلالها توقعات لسلوكاتهم، وسلوكات الآخرين من الأعضاء.10

وترتبط الأدوار عادة بالوظائف، التي تقوم بها الجماعات أو بالأحرى الأطراف الفاعلة، وهي ناتجة عن التقسيم الاجتماعي للعمل، حيث نجد لكل وظيفة ادوار معينة ترتبط بها وتتيح تطبيقها وتطابق توقعات من الأطراف الفاعلة الأخرى، وتقسم الأدوار إلى نوعين: ادوار فطرية وادوار مكتسبة. فأما الفطرية، فهي أدوار طبيعية مرتبطة بالعائلة والجنس، مثل: رجل وامرأة، أم وأب. أما المكتسبة، فيكتسبها الفاعلون خلال حياتهم الاجتماعية والمهنية والسياسية.11 ولقد تعددت وتنوعت التعاريف التي أعطيت لمفهوم الدور، وذلك بتعدد الباحثين واختلافاتهم الفكرية والمعرفية، واختلاف تخصصاتهم العلمية. فكل باحث أو مفكر يعطي تعريف لمفهوم الدور حسب رؤيته وفهمه، ومجال توظيفه واستعماله. **"فبيدل وبيرت biddle and burt"**، يعكس استعمالهما للمفهوم الخصائص السلوكية، أما **""وينشيب ومندل winship and mandel**، فمفهوم الدور بالنسبة لهما يشير إلى أجزاء من النسق الاجتماعي يتم شغلها، أو التحرك في نطاقها. بينما **"بايتس، هارفي وزورتشر bates, harvey and zurcher"**، فتعريفاتهم تركز على سيناريوهات السلوك الاجتماعي. 12

وإذا كان من الصعوبة حصر كل التعاريف التي أعطيت لمفهوم الدور، سنكتفي بذكر البعض منها. والتي تتمثل في ما يلي:

– يعرف **"بروس بيدل"** الدور انه" قائمة أو دليل سلوك مميز لشخص أو مكانة، أو منظومة من المعايير المحددة لسلوكات شخص أو مكانة اجتماعية." [13]

يركز **"بيدل"** في تعريفه على البعد الانثروبولوجي للدور، وذلك بتركيزه على منظومة الأفكار ومجموع قيم المجتمع، ومختلف المعايير التي تميز الهيكل الاجتماعي، كأساس لتحديد الدور الذي يقوم به كل فرد في المجتمع والمهام والوظائف، التي تتطلبها كل مكانة اجتماعية. إن **"بيدل"** يحث على ضرورة أخذ مختلف العوامل الثقافية والقيمية والفكرية في الاعتبار، عند دراسة طبيعة الأدوار ومتطلبات كل مكانة اجتماعية، لأنها أمور نسبية تختلف من مجتمع لآخر ومن زمن لآخر. إن اختلاف المنظومات القيمية

واختلاف المعايير ينتج عنها الاختلاف في طبيعة الأدوار، لذلك نجد في بعض المجتمعات المرأة تقوم ببعض الأدوار، التي من المفروض أن يقوم بها الرجل.14

- أما الدور بالنسبة ل **"بيتس وهارفي"**، هو"منظومة معايير خاصة، منظمة حول وظيفة."[15]وبالتالي فالدور هوحصيلة تفاعل بين منظومة معايير وقيم تحدد من خلالها وظيفة معينة، بمعنى آخر أن تلك الوظيفة تحدد وفقا للمعايير والقيم الاجتماعية السائدة.

- أما دائرة المعارف الدولية للعلوم الاجتماعية، والتي تناولت طبيعة المفهوم ومكوناته وأبعاده، فقد عرفت الدور، على أنه "مفهوم يستخدم لتفسير وتوضيح التوقعات السلوكية للفرد، والتي يمكن من خلالها بيان وضعه أو مكانته، مع التركيز في إطار هذا التعريف على المظاهر الاجتماعية (**Sociological Aspects**) للدور وخاصة من حيث بزوغ الدور وعلاقته بالفاعل، وبالمكانة، وبالإطار التنظيمي، وكذلك علاقته بالشخص نفسه"[16]

- بينما يعرف المعجم النقدي لعلم الاجتماع، الدور في معناه السوسيولوجي أين يتضمن كل تنظيم مجموعة من الأدوار متمايزة تقريبا(مثلا المدير، الناظر العام، أمين الصندوق مندوبو التلاميذ، التلاميذ...الخ، في مدرسة ثانوية معينة). هذه الأدوار يمكن تعريفها بصفتها أنظمة التزامات معيارية، يفترض بالفاعلين الذين يقومون بها الخضوع لها، وحقوق مرتبطة بهذه الالتزامات. وهكذا يحدد الدور منطقة موجبات والتزامات مرتبطة، خاصة بمنطقة استقلال ذاتي مشروط. وعليه فالالتزامات المعيارية المقترنة بكل دور من الأدوار، والتي تكون في أبسط الحالات معروفة تقريبا من مجموع الفاعلين المنتمين إلى تنظيم معين، تخلق توقعات للدور تؤدي إلى تقليص الشك في النشاط المتبادل: فعندما يدخل الفاعل**" أ"** في نشاط متبادل مع الفاعل **"ب"**، فان كليهما ينتظران أن يتحرك الآخر في الإطار المعياري الذي يحدد دوره.[17]

وبحكم طبيعة الموضوع وتوجهاته البحثية، حيث تطغى الأبعاد السياسية، وذلك بما تشكله من تنافس وصراع ادوار، وكذا عوامل التأثير والتأثر، وقضايا ممارسة السلطة، يجدر بنا تعريف الدور في إطار علم السياسة، أو ما يطلق عليه مفهوم الدور السياسي* **political role.**

وحيث، انالسياسية تتشكل من مجموعة متوقعة، من سلوك الأفراد، الذين يتبوّؤن مناصب معينة في النظام، وهو أمر يمكن أن يبدأ في الترتيب من أكثر هؤلاء الأفراد عمومية إلى أكثرهم خصوصية، وتعمل المحددات البيئية والتاريخية والقيم الثقافية، كعناصر مستقلة تشكل القواعد وتضفي الشرعية، على السلوك المصاحب للأدوار السياسية داخل النظام السياسي، مع مراعاة أن كل دور في النظام له مجموعة من الحدود، التي إذا انتهكت فمن المحتمل إما أن تؤدي إلى تغيير النظام أو إلى إبعاد شاغل الدور عن وظيفته، وهنا تعمل الثقافة السياسية من أجل تنظيم نشاط الأفراد القائمين بأدوار معينة، وذلك بتأثيرها على أنماط الأفكار والسلوك.[18]

وبناء على ما سبق يعرف **"عصام عبد الشافي"** الدور السياسي ، بأنه" الجهود والنشاطات التي تقوم بها جماعة من الجماعات السياسية أو الاجتماعية للدفاع عن مصالحها وترسيخ وجودها، في المجتمع الذي توجد فيه، والتي تختلف من مجتمع إلى آخر ومن بيئة إلى أخرى، ومن جماعة إلى أخرى، باختلاف خصائص وسمات، هذه المجتمعات والبيئات وتلك الجماعات".[19]

ويرتكز تعريف الدور على عناصر معينة، تتمثل في: [20]

أ- توقعات الدور: وهي القواعد التي تنظم الأفعال السياسية، أي الأفعال التي تتضمن التأثير وصنع القرار والتوزيع السلطوي للقيم، وتشير هذه التوقعات، إلى مطالب المجتمع من الأفراد الذين يشغلون مناصب متشابهة.

ب- توجهات الدور: وهي الأفكار الخاصة بالفرد شاغل الدور، كالسلوك الذي يجب أن يسلكه، في وضع معين، وتعكس هذه الأفكار القواعد، التي يضعها المجتمع وشخصية القائم بالدو، وإدراكه لمطالب من حوله وتوقعاته.

ت- سلوك الدور: وهو عبارة عن الأفعال، التي يقوم بها الفرد الذي يشغل منصبا معينا، حيث يتم التركيز هنا، على الفعل كما حدث لا كما يجب أن يكون.

إن نظرية الدور التي تقوم على دراسة سلوك الفرد وارتباطه بالواقع الاجتماعي والتنشئة الاجتماعية، تبنى على خمسة افتراضات أساسية، وهي: [21]

1- إن بعض أنماط السلوك تعد صفة مميزة لأداء الأفراد، الذين يعملون داخل إطار معين.

2- إن الأدوار غالبا، ما ترتبط بعدد معين من الأفراد، الذين يشتركون في هوية واحدة.

3- إن الأفراد غالبا ما يكونون مدركين للدور الذي يقومون به، ويحكم الدور ويحدده بدرجة كبيرة إدراك، هؤلاء الأفراد لأدوارهم ومعرفتهم بها.

4- إن الأدوار تستمر بسبب ما يترتب عليها من نتائج من ناحية، وبسبب ارتباطها بسياق نظم اجتماعية، أكثر اتساعا من ناحية أخرى.

5- إن الأفراد يجب تأهيلهم للأدوار، التي يقومون بها.

أما من الناحية المنهجية والتحليلية، فنظرية الدور تستخدم على مستويين:[22]

-المستوى الأول: تبحث الأدوار السياسية، في إطار الأنساق السياسية داخل الوحدة السياسية(الدولة)، وذلك عبر ثلاثة محاور، هي: محور تحليل صانع القرار السياسي، وعلاقاته وتفاعلاته مع أبنية النسق السياسي وهيكل علاقات أدوارها. ومحور دراسة علاقة وتوزيعات الأدوار وتفاعلاتها، بين أبنية النسق السياسي وأنظمته الفرعية مع بعضها البعض. ومحور دراسة اثر التركيب الاجتماعي وانعكاساته على أداء الأدوار السياسية. بمعنى بحث هيكل الأدوار السياسية للمؤسسات الاجتماعية وتفاعلاتها، مع مؤسسات النسق السياسي وهيكل أدوارها.

-المستوى الثاني: يبحث من خلاله الأدوار السياسية، في إطار النسق السياسي الدولي. خصوصا دور الشخصيات المؤثرة في السياسة العالمية.

وطبعا ما يهمنا في هذه الدراسة هو المستوى الأول، وذلك لأنها تنصب على دراسة المنظمات غير الحكومية الوطنية، أي داخل الوحدة السياسية التي تسمى الدولة. أما المستوى الثاني، فيتم استخدامه في إطار علاقات التأثير والتأثر بين الداخل والخارج، ودراسة مستويات هذا التأثير، وبخاصة في المرحلة الراهنة، حيث انتفت الحدود الفاصلة بين ما هو داخلي وما هو خارجي في العديد من المجالات.

د: نظرية تعبئة الموارد:Ressources Mobilization Theory.

تعتبر نظرية تعبئة الموارد امتداد للنظريات، التي تطورت في حقل الدراسات الاجتماعية، حيث اهتمت بدراسة الحركات الاجتماعية الحديثة، والتي بدأت تبرز مع بداية فترة الستينات من القرن الماضي. ولقد أولت هذه النظرية اهتماما كبيرا للعلاقات القائمة، بين هذه الحركات والقضايا السياسية المثارة في النسق المجتمعي لاكتشاف جدل التأثير والتأثر، بين الفعل الاحتجاجي والفعل السياسي.[23] ولقد صيغت هذه النظرية أول مرة، من طرف كل من" **زالد وماكارتي Zald Mayer and Mccarty John"**، حيث يريان أن الفعل الجماعي يعود إلى وجود التنظيمات الوسيطة، وهذه التنظيمات هي التي تخلق المطالب والحاجيات والوسائل.[24]

تحاجج نظرية تعبئة الموارد أن التنظيمات، هي السبب الرئيسي والأساسي في ظهور التعبئات الاجتماعية، التي تعيشها المجتمعات المعاصرة. كما تهتم بالسلوك العقلاني للفاعلين الاجتماعيين، انطلاقا من تركيزها على المقاربة الاقتصادية، بدعوى أن

الفاعل الاجتماعي يتصرف انطلاقا من حسابات دقيقة، باختيار استراتيجيات حركته قائمة على الربح والخسارة. حيث يشبه كل من" **زالد وماكارتي"** الفاعلين الاجتماعيين، بمديري المؤسسات، حيث يتصرفون في عدد معين من الموارد مثل العمل، الموظفين، التمويل، بطريقة عقلانية لتحقيق الربح وتجنب الخسارة.[25]

أما فيما يخص الأسباب التي تؤدي إلى الفعل الاجتماعي، نجد أن **"زالد ومكارتي"** يفكان الارتباط بين التحولات الاجتماعية والاقتصادية، وظهور الحرمان والكبت، اللذين يفضيان عادة إلى الاحتجاجات وتحرك الجماعات. بل بالعكس من ذلك، فإنهما يعتقدان أن التنظيمات هي التي تخلق الحاجيات المطلبية والاعتراضات المعبئة، حيث يقولان: "إن الاعتراضات والاستياءات يمكن تحديدها، خلقها والتلاعب بها من قبل المديرين(القادة)، والتنظيمات". فالأزمة في اعتقادهم لا تشكل سببا مباشرا في عمليات التعبئة الاجتماعية، ذلك أنها لا تتجاوز كونها موردا هاما لتنظيمات الحركات الاجتماعية التي تعمل على استغلالها[26]

وعليه، يعتبر عنصر التنظيم ضروريا لفهم ديناميات الأفعال الجماعية، سواء كانت عبارة عن حركات اجتماعية أو جماعات مصالح. وهذا ما يؤكد عليه **"اونتوني اوبرشالAnthony Oberschall"** الذي يعتقد، أن نجاح واستمرار أي حركة مطلبية أو حركة مقاومة، يجب أن تتوفر على قاعدة تنظيمية، واستمرارية في قيادة الحركة. ولذلك يحدد نوعين من العوامل البنيوية، التي تؤدي إلى التعبئة، وهما:

الأولى، يطلق عليها اسم **البعد الأفقي** للاندماج في الجماعة. حيث يرى انه، في المجتمعات التقليدية نجد التضامنات القروية، القبلية والأخوية التي تفعل ويعاد تفعيلها عن طريق الولاء لزعماء معروفين، والانتماء لشبكات اجتماعية تمتد إلى حدود الجماعة. بينما في المجتمعات الأكثر تفاوتا، توجد بنى تضامنية من النوع الجمعياتي. إنهم جماعات المصالح من النوع الاقتصادي، المهني، الديني، والمدني..الخ. أما الثانية، فيستخرجها من ما يسميه **بالبعد العمودي** للاندماج في الجماعة. وهذا يتمحور حول درجة الطبقية والانقسامية داخل المجتمع في شموليته. بعبارة أخرى طبيعة الروابط، التي تربط الجماعات مع بعضها البعض..[27]

على كل، وكما لاحظ **"شارل تيليCharles Tilly"** أن الفعل الجماعي في الواقع ينمو ويتطور بطريقة تفاعليةInteractive. وهذا يعني، أن هناك عملية مستمرة من التأثيرات المتبادلة، بين الجماعات وداخل كل جماعة على حدة. وفي حالة إذا ما استطاعت الحركة المطلبية في إعطاء شخصية كارزماتية، وكذلك منظمة مركزية ، وتكون جامعة للمنظمات المتعددة الموجودة في الميدان، وبالتالي فان الطاقة القصوى والموارد، التي تحوزها المنظمة يمكن أن تخصص بطريقة فعالة من اجل القضية، التي تدافع عنها، وعلى الرغم من بعض الانقسامات الداخلية، التي قد لا يمكن تجنبها، إلا أن كل عناصر الفعل موجودة ومجتمعة في انسجام لتحقيق تعبئة دائمة. [28]

ومن ثم فان مقاربة تعبئة الموارد تؤسس لرؤية تسمح للجماعات أو الحركات أن تنظم نفسها، وذلك إما لتحقيق مطالب خاصة، أو الدفاع عن قضية ما (حقوق الإنسان مثلا). وتتشكل هذه الحركات من أشخاص يكرسون أنفسهم ومالهم ووقتهم للدفاع عن قضايا يؤمنون بها، وكذلك من أشخاص يساندون قضية أو حركة ما دون أن تكون لهم علاقة بها.[29]

أخيرا، فإن نظرية تعبئة الموارد، تنطلق من نموذج تحليلي يرتكز على مقومات معينة، تتمثل أساسا في:

- عقلانية الفاعل الاجتماعي أو السياسي وقدرته على تحديد خياراته، التي توصله إلى تحقيق أفضل النتائج.

المحور الثاني:آليات الرقابة و إستراتيجيات عمل المنظمات الغير حكومية

إن نجاح المنظمة غير الحكومة في الدفاع عن حقوق الإنسان، لا يتوقف فقط على الكوادر البشرية، وامتلاكها للإمكانات المادية، وإنما يجب أن تمتلك خطة وإستراتيجية واضحة للعمل، والقدرة على استعمال مختلف الأساليب والأدوات، التي تمكّنها من أداء مهمتها، التأثير في المحيط الذي تعمل فيه.

فمهمة الدفاع عن حقوق الإنسان، ليست بالمهمة السهلة ولا بالآمنة. فهي تعني المواجهة مع العديد من الخصوم على غرار الدولة وأجهزتها الأمنية، أو المؤسسات الاقتصادية الضخمة.....الخ. وقد تتخذ هذه المواجهة العديد من الأشكال، فقد تكون بأسلوب حضاري، حيث تجري داخل أجهزة القضاء وأروقة المحاكم، كما تتخذ الأساليب الابتزازية كالمساومات، أو الأساليب الترهيبية كالاعتداءات اللفظية والجسدية والتهديد بالقتل، بل قد يصل الأمر إلى حد القتل.

- **أ-آليات الرقابة**

تعتبر المنظمات غير الحكومية للدفاع عن حقوق الإنسان أجهزة للإنذار المبكر في إطار مراقبتها لوضعية حقوق الإنسان. ولذلك عليها أن تمتلك رؤية واضحة، ومنهجية عمل، وإطارا قانونيا وحاضنا اجتماعيا لتحصين نفسها وأعضائها. وذلك من خلال آليات العمل التي تقدم المعلومة الصحيحة والموثوق فيها.

وعلى العموم تستخدم المنظمات غير الحكومية مجموعة من الآليات الرقابية والمتابعة، لإثبات الوقائع والحالات التي تنتهك فيها حقوق الإنسان، وهي:

1: آلية الرصد والتوثيق.

وهما عمليتانيشبهما البعض،بما يحدث داخل محطات الأرصاد الجوية في مختلف أقطار العالم، وما يترتب عنها من نتائج . ففي حين تقوم هذه المحطات بمراقبة الأحوال التي يكون عليها الجو ، من حرارة ورياح وتساقط للأمطار في حيز جغرافي معين خلال كل أربعة وعشرين ساعة، وبتوثيق هذه الأحوال خلال أمد يصل إلى سنة وأكثر وصولا إلى تسمية ووصف نوع المناخ السائد هنا وهناك.[30]

ويعرف دليل التدريب الخاص بالعاملين للأمم المتحدة، الرصد،على أنه" العمل الفعلي في جمع المعلومات والتحقق منها واستعمالها فورا لتحسين معالجة مشاكل حقوق الإنسان".[31] فالرصد إجراء تقني عملي، بقصد ممارسة نوع من الرقابة، حول مدى التزام الدولة ومؤسساتها لحقوق الإنسان وحرياته الأساسية.[32]

فكذلك المنظمة غير الحكومية تقوم برصد ومراقبة وضعية حقوق الإنسان في دولة معينة، لمعرفة الحالة التي تكون عليها وضعية حقوق الإنسان، وتوثيق حالات هذه الوضعية يشكل جوهر العمل الحقوقي، ويشكل عنصرا أساسيا في أجندة نشاطاتمنظمات حقوق الإنسان. إذ أن هاتين العمليتين تشكلان وسيلتين ضروريتين، وآليتين أساسيتين للتأكد مما إذا كانت السلطات الرسمية في البلد ومختلف أجهزتها ذات الصلة تحترم أو لا تحترم التزاماتها، سواء القانونية الداخلية أو الدولية في ميدان الحقوق الإنسانية للأفراد أو المجموعات أو الجماعات. وكذالك للتعرف ولقياس درجة احترام هذه المؤسسات لحقوق الإنسان.

وكما اشرنا أعلاه إلى ضرورة اعتماد المنظمة، على أسلوب الشفافية في إدارتها والمصداقية في نشاطاتها، وضمانا لإستمرار الدعم والمساندة، وضرورة المحافظة

على الثقة التي اكتسبتها من الجهات الداخلية والخارجية، لوجاهة وصدقية تقاريرها، ونزاهة أحكامها وتقييماتها لحالة حقوق الإنسان، عليها أن تلتزم ب:
أ-على صعيد الرصد: سواء أكان هدف الجمعية الحقوقية هو إيجاد سبل لإنصاف شخص ما أو أشخاص من عملية اعتداء تعرضوا لها (اعتقال تعسفي ، أو تعذيب ، أو " اختفاء " قسري ، أو حرمان من السفر أو من مزاولة مهنة أو من التعليم ،،،،) أو كان الهدف هو العمل من أجل تغيير قوانين أو سلوكات من خلال التبليغ عن حقائق ، فإنه : [33]

*لا بد من القيام بعملية الرصد.
*لا بد أن تتضمن عملية الرصد إجراء بحث وتقصي للحقائق وتوثيق وتحليل لها ، وصياغة تقرير في شأنها.
*لا بد أن يشمل تقصي الحقائق : استجواب الضحايا ، استجواب الشهود ، المعاينة ، مراقبة العملية ، تجميع الوثائق ذات الأهمية ، أخذ الصور ، استعمال آليات تسجيل الصوت والصورة ، وإجراء الفحص الشرعي .
* لا بد أن يقوم بعملية الاستجواب فردان ، على الأقل ، متمرسان ، يأخذان بعين الاعتبار مختلف الحالات النفسية التي قد يكون عليها الضحايا ، ويجيدان مهارات التمييز بين الشهادات المبنية على الإشاعات والشهادات ذات الصلة أو المعرفة المباشرة بالموضوع ، ويتقنان مهارات الإصغاء النشيط للمستجوبين (بفتح الواو) ومهارات طرح الأسئلة و مهارات تدوين النقط و المقارنة بينها لضبط الثغرات أو الهفوات التي قد تصاحبها.
* لا بد من الاحتكام إلى القوانين الوطنية والقوانين الدولية لحقوق الإنسان، في عملية رصد الانتهاكات التي تمارس ضد هذه الحقوق.
ب-**على صعيد التوثيق:** بالنظر إلى أن التوثيق هو عملية التسجيل والتنظيم الممنهجين للمعلومات، وذلك بغرض نشرها عن طريق التقارير، التي تنشر سنويا، أو بغرض تخزينها و سهولة العودة إليها إن استدعت الحاجة ذلك. كما تعتبر مرجعا أساسيا للباحثين الأكاديميين في ميدان حقوق الإنسان، حيث تعتبر مصدرا أساسيا للمعلومات الموثقة، التي تضفي موضوعية ومصداقية، على النتائج التي تتوصل إليها أبحاثهم.
والتوثيق في مجال حقوق الإنسان يعني 34
أ ـ تدوين حقائق بما في ذلك تجميع وثائق وإنشاء نظام يسهل فيه استرداد ونشر الوثائق المطلوبة .
ب ـ إنشاء سجلات تأريخية لتطور وضعية حقوق الإنسان في بلد مر أو ما يزال يمر بمرحلة تتسم بقمع حقوق و حريات الإنسان.
ج ـ تجميع كل الوثائق ذات الصلة بحقوق الإنسان مثل الصكوك الدولية لحقوق الإنسان، والقوانين الوطنية ذات الصلة بحقوق الإنسان، والتقارير الدورية الحكومية والمضادة، والدلائل الأممية المتخصصة، ونماذج مناستبيانات وشبكات تقديم الشكاوي،وإعداد بيبلوغرافيات،،،وغيرها.

وبدورها تمر عملية الرصد والتوثيق بمجموعة من الخطوات، تبدأ بعملية تقصي الحقائق لتنتهي بكتابة التقارير ونشرها. وتتمثل هذه الخطوات في35

- **عملية تدوين المعلومات**: وتعتمد المنظمات غير الحكومية عادة، في تدوين الحقائق على نموذجين للمعلومات:
  - نموذج المعلومات المركبة.
  - نموذج المعلومات المستقاة من نصوص حرة.

فأما نموذج المعلومات المركبة، فيتم فيه بناء مصفوفة للمعلومات، وذلك وفقا لجداول نموذجية مقسمة إلى مجالات مهيكلة يدويا، أو مصممة عن طريق الحاسوب. أما

النموذج الثاني، فهو يبنى على تنظيم للبيانات غير مصمم، ويستعمل الجمل والفقرات مثل التقرير السردي، ومثل التدوين اليدوي للقاءات التي تتم مع الأشخاص المعنيين.

- **مصادر التدوين والتوثيق:** ويقصد بها مصدر المعلومات التي يستقي منها الراصد معلوماته، والوقائع المسجلة لعمليات انتهاك حقوق الإنسان، وتتمثل في:
  - روايات مستقاة من نصوص حرة مثل البيانات الصحفية.
  - وثائق إثباتية أولية، مثل الشهادات الخطية المشفوعة بقسم،الشهادات الطبية.

وثائق ثانوية مثل التقارير الصحفية بعد فحصها، ومختلف التقارير التي تصدرها مراكز البحث المختصة في مجال حقوق الإنسان.

➢ **ب: إستراتيجيات المنظمات غير الحكومية للدفاع عن حقوق الإنسان.**

إن نجاح المنظمة غير الحكومية للدفاع عن حقوق الإنسان في أداء مهمتها، ليس بالأمر الهين، ولا بدون أثمان، قد تكون باهضة في بعض الأحيان، يتحتم على الذين نذروا أنفسهم لهذه المهمة النبيلة دفعها لصنع العالم الذي يحلمون به. وعليه فان المنظمة غير الحكومية مطالبة بوضع إستراتيجية محددة ومتكاملة، وتوفير الإمكانيات اللازمة لتحقيق الأهداف المسطرة. ولذلك فان وضع أية إستراتيجية فعالة، يجب أن تؤطرها رؤية واضحة، وتحركها وتدفعها قيم توجه سلوك أعضائها، وتحمل رسالة للتغيير.

فبعد تحديدنا للأسس أو الركائز الثلاث، -والتي تناولناها بنوع من التفصيل في المبحث الثالث- التي تحكم عمل المنظمات غير الحكومية للدفاع عن حقوق الإنسان، حيث تمثل الإطار المرجعي والخلفية المذهبية، التي تنطلق منها في وضع استراتيجياته الدفاعية. فعندما تتبلور الرؤية، وتعتنق وتفعل القيم، وتتحدد الأهداف، تصبح الإستراتيجية مجرد إجراءات تقنية وعملية، تتطلب العمل الدؤوب المتواصل والذكاء في التنفيذ لتحقيق الأهداف، وعدم استعجال النتائج.

ومن نافلة القول أن الاستراتيجيات التي تطبقها المنظمات غير الحكومية للدفاع عن حقوق الإنسان، حسب اعتقادنا، لا تخرج عن تلك التي تتبناها أغلبية الحركات الاجتماعية، في تحركها والدفاع عن مطالبها. ففي المحصلة النهائية، المنظمات غير الحكومية ما هي إلا شكل من أشكال التنظيم المؤسساتي للحركات الاجتماعية. وهذه الاستراتيجيات هي:

1: الإستراتيجية الإعلامية Stratégie de l’information

الإستراتيجية الإعلامية، هي الخطة التي ترشد المنظمة غير الحكومية للتفاعل مع وسائل الإعلام . فهي علم وفن استخدام الإعلام ووسائله لتحقيق الأهداف.[36]

فالتطور الذي عرفته وسائل الإعلام، وبخاصة في إطار الموجة العولمية التي اجتاحت العالم في العقد الأخير من القرن الماضي؛ حيث ازداد وتضاعف عدد ما يمكن تسميته بالإعلام التقليدي، سواء أكان مكتوبا أو مسموعا أو مرئيا. وبالموازاة مع ذلك، ظهرت وتفجرت الثورة الإعلامية الحديثة المتمثلة في الإنترنت، والهواتف النقالة، ووسائل التواصل الاجتماعي. والتي عززت من سلطة وسائل الإعلام، وقلصت بالمقابل من هامش حركة الدول في مراقبة وتقييد العمل الإعلامي.

هذا الواقع بدوره يمنح المنظمات غير الحكومية، آلية مهمة وفعالة في تمرير إستراتيجيتها الدفاعية، وذلك بتوظيف التقنيات الحديثة مثل الانترنت، للتعبير عن أفكارها وأهدافها، وكذا التعاون والتواصل مع وسائل الإعلام الأجنبية ومثيلاتها من المنظمات غير الحكومية في الدول الأخرى، أو المنظمات الدولية غير الحكومية، التي

تتقاسم معها الرؤية والأهداف، وذلك بغرض ربطها بالمعلومات والمعطيات الداخلية.[37]

2: إستراتيجية الرافع stratégie de levier

وتسمى كذلك التحالف مع **منظمات- مظلة parapluie** ، وهذا يعني أن تتحالف المنظمة غير الحكومية مع منظمات محلية اكبر حجما ولها أهداف أوسع، أو التحالف مع فواعل خارجيين، وذلك ما يسمح لها بزيادة الضغط على السلطة، ودفعها لتغيير سياستها تجاه واقع حقوق الإنسان، أو دفعها إلى الاعتراف وتبني ما يستجد من مطالب وحقوق38

ولذلك تنخرط أغلب المنظمات غير الحكومية، في شراكات مع منظمات أخرى إقليمية أو دولي، كما تعمل على الانضمام لهذه المنظمات كأعضاء، وذلك بغرض كسب مزيدا من القوة والمناعة السياسية، ووضع قيود وعراقيل أمام محاولات السلط السياسية الاستفراد بها. فإستراتيجية الرافع، هي آلية تستعملها المنظمات غير الحكومية للإستقواء وكسب الدعم والمساندة من الخارج. لكن هذه الإستراتيجية عادة ما تكون محل انتقادات كثيرة، تصل في كثير من الأحيان إلى تخوين هذه المنظمات، واتهامها بالعمالة للخارج.

3: إستراتيجية التحرك الرمزيstratégie d'action symbolique

تعتبر الرموز نمط من المعرفة يحرك تمثلات شعورية تخاطب المتخيل، وذلك من خلال شخصنة الجماعة ومنحها هوية، وذلك بتشكيل حولها منظومة من الدلالات، الثرية الأبعاد والإيحاءات. فالرموز تعيش نوعا من الحياة المستقلة في الخريطة المعرفية للمواطنين. فهي تحرك المعارف والمشاعر وحتى الأوهام.[39]

ويتمثل ذلك في استعمال وتوظيف الرموز، سواء كانت أحداثا تاريخية، أو شخصيات ضحت بنفسها من اجل قضية حقوق الإنسان، حيث تبرز تلك الرموز في شكل شعارات تكتب، أو صور ترفع وتخلّد في الذاكرة الجماعية للمواطنين. بل تلجأ حتى الأنظمة السياسية لاستعمال الرموز لممارسة سلطتها أو إضفاء نوع من الشرعية على سلوكاتها وتصرفاتها. حيث كتب **"جورج بالونديGeorge balandier "** لا يمكن لأي سلطة من ممارسة سلطتها ونفوذها سواء، على الأشخاص وعلى الأشياء، أو خوفا من فقدان شرعيتها إلا من خلال استخدام الرموز والمتخيل"[40] وعليه تلعب الرموز دورا محوريا في شرعنة السلطة، وكذلك في تقوية الروابط الاجتماعية بين الجماعات.

كما تستعمل الرموز كخطاب حيوي بغرض بلورة المطالب، والتي قد تشكل هوية أو متخيلا مشتركا، يدفع للتحرك الجماعي الواعي والمنظم. ولا يخفى على احد مدى رمزية قضية حقوق الإنسان وأخلاقيتها، بل أن جوهرها وحقيقتها هي بناء **الإنسان – الرمزl'homme symbole**، الذي يمثل حقوق الإنسان في أقصى تجلياتها الحضارية.

4: إستراتيجية الإسناد stratégie d'imputabilité

وهي موجهة أساسا للرأي العام الدولي بهدف جلب انتباه نحو مسؤولية النظام المحلي عن الجرائم والانتهاكات، التي ترتكب ضد حقوق الإنسان، وذلك عن طريق إرسال البيانات والتقارير. وذلك وضع النظام أمام المساءلة الدولية، التي قد تتخذ أشكالا متنوعة، كإرسال لجان التحقيق مثلا، وهذا ما يسمح بزيادة الوزن السياسي للمطالب التي تقدمها المنظمات غير الحكومية.[41] فطلب المساعدة من الآليات الدولية، يأتي بعد استنفاذ الإجراءات الداخلية لحل القضية محل الخلاف، أي ادعاءات أو وقائع انتهاكات حقوق الإنسان، وذلك من منطلق أن هذه الآليات هي المسؤولة عن تطبيق النظام الدولي لحقوق الإنسان. [42]

وتدرج الاستراتجيات السابقة ضمن ما يسمى نموذج **البوميرانغ-Bommerang model**، وهو إطار تحليلي طوره كل من**Kek et Kathryn Sikkink43**، نسبة للعبة البوميرانغ. والتي تتطلب ممارستها وجود لعبة خشبية أو اصطناعية، ذات شكل مقعر أو منحني، يشبه حرف الدال**"د"** مع انفراجة بسيطة. وعندما ترسلها في الهواء، تأخذ مسارا دائريا، لتعود ثانية لمرسلها. فنموذج **البوميرانغ**، يمكن إن نطلق عليها تصدير المطالب الداخلية إلى الخارج، في شكل مخرجات، لتعود في شكل مدخلات من البيئة الخارجية .

خاتمة :

إذن نخلص إلى أنه حتى وإن كان الرصيد التنظيري في هذا الحقل المعرفي مازال في بدايته، إلا أن المنظمات غير الحكومية للدفاع عن حقوق الإنسان على المستوى الدولي أو على المستوى الوطني، أصبحت واقعا لا يمكن تجاوزه، وحقيقة لا يمكن إنكارها بأي حال من الأحوال. بحيث أصبحت سلطة ضد السلطة COUNTER POWER ، وأصبحت سلطة لمن لا سلطة له، وصوتا للمقهورين والمظلومين الذين لا يجدون أي سند أو دعم في مواجهة الاستبداد والتسلط.

فعلى الرغم من عملها التطوعي غير الربحي، وما يمكن أن ينجرّ عنه من مضايقات واضطهادات، وحتى التعرض للتصفية الجسدية، وقد حدث ذلك ومازال يحدث؛ إلا أنها اتخذت من حقوق الإنسان كرسالة وكقيمة أخلاقية تدافع عنها وتناصرها على الرغم مما يقال عن مدى استقلاليتها وحيادها. ولذلك تعمل جاهدة على أن تكون لها الإمكانات المادية والبشرية، وتتبع أحدث التقنيات وأنجع الاستراتيجيات لأداء وظيفتها وإنجاح مهمتها النبيلة.

هذا السلوك الحضاري الإنساني، وهذه القيمة التنظيمية المؤسساتية الفعالة التي ظهرت وتطورت في الغرب، انتقلت إلى باقي دول العالم. فعلى الرغم من حداثة نشأتها إلا أنها أصبحت أمرا مألوفا في الحياة السياسية والاجتماعية ، وإن كان بدرجات متفاوتة.

إن التأصيل والتأسيس لنموذج نظري تحليلي، قادر من وجهة نظره على تفسير عمل المنظمات غير الحكومية للدفاع عن حقوق الإنسان. وهذا طبعا يتسق مع التطورات والمراجعات التي عرفتها الحقول المعرفية المختلفة وبخاصة الإنسانية منها، والتي أعادت الاعتبار للمتغيرات اللامادية وقدرتها التفسيرية، حيث انطلق هذا الجهد التنظيري منذ النصف الأول من الثمانينات من القرن الماضي، في إطار ما أصبح يعرف معرفيا ب "ما بعد الوضعية".

فعملية التأصيل، ليست فقط البحث في أصول المجتمع المدني ومن ضمنه المنظمات غير الحكومية، ومدى تعيّنه معرفيا وعمليا في التجربة الحضارية المغاربية، وإنما البحث في إشكالية تبيئة المفهوم ومدى تعبير محمولاته ومضامينه النظرية عن الواقع الاجتماعي، والسياسي، والثقافي. ومن ثمّ محاولة البحث في دوره في استعادة قيم العمل التطوعي بفضل إستراتيجيات يستوجب و ضعها و آليات رقابة تتصف با لشفافية و الوضوح و الموضوعية .

وعلى كل فالنتائج التي توصلنا إليها ، يمكن إجمالها فيما يلي:

1- المنظمات غير الحكومية للدفاع عن حقوق الإنسان أصبحت أمر واقع وفاعل سياسي واجتماعي أساسي في بلدان العالم، وجودها أملته الضرورات التاريخية

والاجتماعية، بغض النظر عن الإشكالات التي يطرحها الأكاديميون حول مفهومها وقدرته التفسيرية، وما يطرحه السياسيون حول فرضية ارتباطاتها الخارجية.

2-إن توظيف نظريات التنمية السياسية كأدات بحثية لفهم وتفسير عمل المنظمات غير الحكومية للدفاع عن حقوق الانسان ، انطلاقا من كون هذه النظريات وضعت أساسا لفهم وتفسير ظاهرة التخلف السياسي في دو العالم الثالث، وان كانت وفق رؤية منهجية ومعرفية وضعية، اتخذت من المتغيرات المادية كأساس لذلك ومن ثمّ تعميمها على مختلف المجتمعات ومختلف النظم السياسية .

3- إن نجاح المنظمة غير الحكومة في الدفاع عن حقوق الإنسان، لا يتوقف فقط على الكوادر البشرية، وامتلاكها للإمكانات المادية، وإنما يجب أن تمتلك خطة وإستراتيجية واضحة للعمل، والقدرة على استعمال مختلف الأساليب والأدوات، التي تمكّنها من أداء مهمتها، التأثير في المحيط الذي تعمل فيه.

4- وكما اشرنا أعلاه إلى ضرورة اعتماد المنظمة، على أسلوب الشفافية في إدارتها والمصداقية في نشاطاتها، وضمانا لإستمرار الدعم والمساندة، وضرورة المحافظة على الثقة التي اكتسبتها من الجهات الداخلية والخارجية، لوجاهة وصدقية تقاريرها، ونزاهة أحكامها وتقييماتها لحالة حقوق الإنسان.

5 ان المنظمة غير الحكومية مطالبة بوضع إستراتيجية محددة ومتكاملة، وتوفير الإمكانيات اللازمة لتحقيق الأهداف المسطرة. ولذلك فان وضع أية إستراتيجية فعالة، يجب أن تؤطرها رؤية واضحة، وتحركها وتدفعها قيم توجه سلوك أعضائها، وتحمل رسالة للتغيير.

6- بعد تحديدنا للأسس أو الركائز الثلاث، -والتي تناولناها بنوع من التفصيل في المبحث الثالث- التي تحكم عمل المنظمات غير الحكومية للدفاع عن حقوق الإنسان، حيث تمثل الإطار المرجعي والخلفية المذهبية، التي تنطلق منها في وضع استراتيجياته الدفاعية. فعندما تتبلور الرؤية، وتعتنق وتفعل القيم، وتتحدد الأهداف، تصبح الإستراتيجية مجرد إجراءات تقنية وعملية، تتطلب العمل الدؤوب المتواصل والذكاء في التنفيذ لتحقيق الأهداف، وعدم استعجال النتائج.

في الأخير لا يسعنا إلا أن نتقدم بتوصيات نجزها فيما يلي :

1- ضرورة عند إنشاء منظمة غير حكومية الاستناد إلى النظريات التي جاء بها الفقهاء حتى يكون لها خلفية فلسفية و فكرية تستند إليها .و ذلك تفاديا للوقوع في مغبة اللاعقلانية و المصالح الضيقة .

2- العمل على كسب الثقة من طرف المواطنين و الجهات الداخلية والخارجية،بإتباع أسلوب الشفافية في إدارتها والمصداقية في نشاطاتها و تقاريرها، ونزاهة أحكامها وتقييماتها لحالة حقوق الإنسان و الإبتعاد عن التبعية و الخضوع لرغبات أطراف أجنبية أو العمل ضد مصالح الأمة العليا .

3- ضرورة وضع إستراتيجية محددة ومتكاملة، وتوفير الإمكانيات اللازمة لتحقيق الأهداف المسطرة، و أن تحمل رسالة للتغيير.

4- العمل با لتنسيق مع السلطات العليا للبلاد لتفادي أي إحراج لها عند الخضوع للرقابة الدورية التي تتم على مستوى مجلس حقوق الإنسان للأمم المتحدة .

المراجع :

1. -أماني قنديل، دور المنظمات غير الحكومية في التنمية، فيالرابط:-http://www.albayan.ae/one-world/1999-06-11-1.1077177(16-2-2009)
2. أ-أماني قنديل، دور المنظمات غير الحكومية في التنمية، في الرابط: **http://www.albayan.ae/one-world/1999-06-11-1.1077177(16-2-2009)**
3. ب-أماني قنديل، دور المنظمات غير الحكومية في التنمية، في الرابط: http://www.albayan.ae/one-world/1999-06-11-1.1077177(16-2-2009)
4. عادل فتحي ثابت عبد الحافظ، **النظرية السياسية المعاصرة** (الإسكندرية: الدار الجامعية، ، 2007/2006)، ص.135.
5. عمر مهيبل، **من النسق إلى الذات** (الجزائر: منشورات الاختلاف، ، ط1، 2007)، ص.33.
6. مريم احمد مصطفى والسيد عبد العاطي السيد، **التغير ودراسة المستقبل** (إسكندرية: دار المعرفة الجامعية، 2002)، ص.106.
7. مريم احمد مصطفى والسيد عبد العاطي السيد، **التغير ودراسة المستقبل** (إسكندرية: دار المعرفة الجامعية، 2002)، ص.106.
8. مريم احمد مصطفى والسيد عبد العاطي السيد، **التغير ودراسة المستقبل** (إسكندرية: دار المعرفة الجامعية، 2002)، ص.106.
9. مريم احمد مصطفى والسيد عبد العاطي السيد، **التغير ودراسة المستقبل** (إسكندرية: دار المعرفة الجامعية، 2002)، ص.106.
10. الموسوعة السياسية، في: http://political-encyclopedia.org**(12/6/2016)**
11. **.**"B.J.Biddle, role theory,recent development in role" ,in **:http://www2.ece.ohio-state.edu/~passino/RoleTheory-Biddle-1986.pdf(20-10-2012)**
12. - غي هرميه وآخرون، **معجم علم السياسة والمؤسسات السياسية**، ترجمة: هيثم اللمع(بيروت: المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، ط1، 2005) ، ص.203.
13. **cit..**B.J.Biddle,**op**
14. - الموسوعة السياسية، **مرجع سابق.**
15. عبد القادر دندان،**الأدوار الإقليمية للقوى الصاعدة في العلاقات الدولية(** عمان: مركز الكتاب الالكتروني، 2015)، ص.27.
16. **cit..**B.J.Biddle,**op-**
17. - عصام عبد الشافي، "نظرية الدور دراسة تأصيلية في المنطلقات الاجتماعية والسياسية"، في: http://arabicenter.net/ar/news.php?action=view&id=750&PHPSESSID=6a5e943af36eb715f5402840b9468b12**(10/11/2017).**
18. هبة رؤوف عزت، **المرأة والعمل السياسي رؤية إسلامية** (الولايات المتحدة الأمريكية: المعهد العالمي للفكر الإسلامي، 1995)،.76.
19. هبة رؤوف عزت، **المرأة والعمل السياسي رؤية إسلامية** (الولايات المتحدة الأمريكية: المعهد العالمي للفكر الإسلامي، 1995)،.77.
20. هبة رؤوف عزت، **المرأة والعمل السياسي رؤية إسلامية** (الولايات المتحدة الأمريكية: المعهد العالمي للفكر الإسلامي، 1995)،77.
21. هويدا شوقي أبو العلا، **دور الدين في السياسة الخارجية مع التطبيق على السعودية وتركيا** (القاهرة: المكتب العربي للمعرفة، 2015)، ص.23.
22 .صالح ياسر، "الحركات الاجتماعية: الجوهر-المفهوم- والسياقات المفسرة"،في:(24/6/2016)http://yanabe3aliraq.com/index.php/mqalat/26763
23.السعيد ملاح، **تأثيرالأزمة الداخلية على السياسة الخارجية الجزائرية**، مذكرة ماجستير في العلوم السياسية (جامعة منتوري قسنطينة: قسم العلوم السياسية،2004-2005)، ص. 20.

24- رياض الصيداوي، "الانتخابات والديمقراطية والعنف في الجزائر الحلقة الثانية"، في:http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=161438(13/2/2017).
25. B.J.Biddle,**op.cit**..
26. محمد ضريف، "لماذا وكيف يتمرد البشر"، في**http://www.marocpress.com/lakome/article-127369.htm(1/5/2017)**:
27. صالح ياسر، "الحركات الاجتماعية: الجوهر-المفهوم- والسياقات المفسرة"،في:**http://yanabe3aliraq.com/index.php/mqalat/26763(24/6/2016**
28.دليل التدريب الخاص بالعاملين في مجال حقوق الإنسان التابعين للأمم المتحدة، الصادر سنة 1995، مكتبة حقوق الإنسان، ص:19
29. الطاهرعباسة، "دور المنظمات غير الحكومية في رصد وتوثيق انتهاكات حقوق الإنسان في المرحلة الانتقالية"، مجلة القانون، المجتمع والسلطة، جامعة وهران، ع:2، 2013، ص. 104.
30.صالح ياسر، "الحركات الاجتماعية: الجوهر-المفهوم- والسياقات المفسرة"،في:**http://yanabe3aliraq.com/index.php/mqalat/26763(24/6/2016**
31-صالح نوري علوان، الإستراتيجيةالإعلامية للتحرير، في:-**http://www.alma3raka.net/spip.php?article126(11-11-2010**
32.philippe braud,**sociologie politique**, (Alger : casbah éditions, 2004), pp .96-97.
33.Philippe Braud,**op.cit**,pp.313
34 .Mellanie connelly, les mouvements sociaux transnationaux des peuples autochtones au guatimala et l'excercice de leur infuence, in : http**://www.institut-gouvernance.org/docs/atelier_udem-connely-dec_07.pdf.(24-5-2009)**
35.Philippe Braud,**op.cit**,pp.315
36.Mellanie connelly, les mouvements sociaux transnationaux des peuples autochtones au guatimala et l'excercice de leur infuence, in : http**://www.institut-gouvernance.org/docs/atelier_udem-connely-dec_07.pdf.(24-5-2009)**
37. Philippe Braud,**op.cit**,pp.312-
38.Mellanie connelly, les mouvements sociaux transnationaux des peuples autochtones au guatimala et l'excercice de leur infuence, in : http**://www.institut-gouvernance.org/docs/atelier_udem-connely-dec_07.pdf.(24-5-2009)**
39.Mellanie connelly, les mouvements sociaux transnationaux des peuples autochtones au guatimala et l'excercice de leur infuence, in : http**://www.institut-gouvernance.org/docs/atelier_udem-connely-dec_07.pdf.(24-5-2009)**
40.Mellanie connelly, les mouvements sociaux transnationaux des peuples autochtones au guatimala et l'excercice de leur infuence, in : http**://www.institut-gouvernance.org/docs/atelier_udem-connely-dec_07.pdf.(24-5-2009)**
41.صالح ياسر، "الحركات الاجتماعية: الجوهر-المفهوم- والسياقات المفسرة"،في:**http://yanabe3aliraq.com/index.php/mqalat/26763(24/6/2016**
43. Mellanie connelly, les mouvements sociaux transnationaux des peuples autochtones au guatimala et l'excercice de leur infuence, in : http**://www.institut-gouvernance.org/docs/atelier_udem-connely-dec_07.pdf.(24-5-2009)**

المراجع با للغة العربية :

1. - السعيد ملاح، **تأثيرالأزمة الداخلية على السياسة الخارجية الجزائرية**، مذكرة ماجستير في العلوم السياسية (جامعة منتوري قسنطينة: قسم العلوم السياسية،2004-2005)،.

2. - الطاهرعباسة، "دور المنظمات غير الحكومية في رصد وتوثيق انتهاكات حقوق الإنسان في المرحلة الانتقالية"، مجلة القانون، المجتمع والسلطة، جامعة وهران، ع:2، 2013،.
3. - عبد القادر دندان، **الأدوار الإقليمية للقوى الصاعدة في العلاقات الدولية(** عمان: مركز الكتاب الالكتروني، 2015)،.
4. - غي هرميه وآخرون، **معجم علم السياسة والمؤسسات السياسية**، ترجمة: هيثم اللمع(بيروت: المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، ط1، 2005) ،
5. عادل فتحي ثابت عبد الحافظ، **النظرية السياسية المعاصرة** (الإسكندرية: الدار الجامعية، ، 2007/2006)، ص.135
6. عمر مهيبل، **من النسق إلى الذات (**الجزائر: منشورات الاختلاف، ، ط1، 2007)، ص.33.
7. مريم احمد مصطفى والسيد عبد العاطي السيد، **التغير ودراسة المستقبل (**لإسكندرية: دار المعرفة الجامعية، 2002)،
8. -هبة رؤوف عزت، **المرأة والعمل السياسي رؤية إسلامية (**الولايات المتحدة الأمريكية: المعهد العالمي للفكر الإسلامي، 1995)،.76.
9. هويدا شوقي أبو العلا، **دور الدين في السياسة الخارجية مع التطبيق على السعودية وتركيا (**القاهرة: المكتب العربي للمعرفة، 2015)،

المراجع با للغة الأجنبية

10. -B.J.Biddle, "role theory,recent development in role",in **:http://www2.ece.ohio-state.edu/~passino/RoleTheory-Biddle-1986.pdf(20-10-2012)**
11. -Mellanie connelly, les mouvements sociaux transnationaux des peuples autochtones au guatimala et l'excercice de leur infuence, in : http**://www.institut-gouvernance.org/docs/atelier_udem-connely-dec_07.pdf.(24-5-2009)**
12. philippe braud,**sociologie politique**, (Alger : casbah éditions, 2004), pp .96-97.

مواقع الإنترنت

13. -أماني قنديل، دور المنظمات غير الحكومية في التنمية، في الرابط: **http://www.albayan.ae/one-world/1999-06-11-1.1077177(16-2-2009)**
14. - رياض الصيداوي، "الانتخابات والديمقراطية والعنف في الجزائر الحلقة الثانية"، في: .http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=161438(13/2/2017)
15. - عصام عبد الشافي، "نظرية الدور دراسة تأصيلية في المنطلقات الاجتماعية والسياسية"، في:
http://arabicenter.net/ar/news.php?action=view&id=750&PHPSESSID=6a5e943af36eb715f5402840b9468b12.(10/11/2017)
16. -صالح نوري علوان، الإستراتيجيةالإعلامية للتحرير، في:-**http://www.alma3raka.net/spip.php?article126(11-11-2010**
17. صالح ياسر، "الحركات الاجتماعية: الجوهر-المفهوم- والسياقات المفسرة"،في:**http://yanabe3aliraq.com/index.php/mqalat/26763(24/6/2016**
18. محمد ضريف، "لماذا وكيف يتمرد البشر"، في**http://www.marocpress.com/lakome/article-127369.htm(1/5/2017)**:
الموسوعة السياسية، في: **(12/6/2016)http://political-encyclopedia.org**19-